مجلة دراسات إقليمية

اسم المقال: التجارة البيئية لدول مجلس التعاون الخليجي
اسم الكاتب: د. يونس عبد الله الطائي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/952
تاريخ الاسترداد: 2025/05/10 09:18 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات إقليمية - جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي

د. يونس عبد الله الطائي*

المقدمة:

من الأهداف الأساسية لقيام مجلس التعاون الخليجي هو العمل على تنشيط التجارة البينية بين اعضائها، وان نجاحه في تحقيق ذلك يعد من اولويات مهامه ووظائفه التكاملية المفترضة في المجال التجاري والاقتصادي على ان يرافق ذلك عملية تنموية ذات ابعاد اقليمية ذلك ان تنمية التجارة البينية لا يمكن ان تتم دون تنمية عناصر الانتاج والخدمات في أي مجتمع من المجتمعات، وان من شأن ذلك ان يقلل من التبعية التجارية والاقتصادية للخارج.

يهدف هذا البحث الى دراسة واقع التجارة البينية في دول مجلس التعاون الخليجي نظرا لما تتمتع به التجارة البينية من اهمية خاصة في تعظيم الوفورات الاقتصادية والمجتمعية للدول الاعضاء في الاتحادات والتكتلات الاقتصادية ومنها دول مجلس التعاون الخليجي.

وبما ان مجلس التعاون قد اختار منهاج التجارة الخارجية واليات التكامل الاقتصادي وسيلة لتحقيق التنمية فانه من المفروض ان يسعى للنجاح في تحقيق هذه المهمة وذلك لاكتساب قوة تفاوضية في عصر تسود فيه التكتلات الاقتصادية العملاقة ولم يعد للكيانات الصغيرة فرصة في اكتساب القوة الاقتصادية المؤثرة. ومن اجل تحقيق ذلك فانه يتوجب على مجلس التعاون الاخذ بنظر الاعتبار المحيط العربي الاوسع في الياته التكاملية الاقتصادية.

لقد حظي هذا الموضوع باهتمام وعناية المختصين في العلوم الاقتصادية السياسية في حين ان الجغرافيين لم يبذلوا جهودا متميزة في هذا المجال ، وبما ان الجغرافية السياسية تهتم في تقييم اداء الدول والاتحادات والتكتلات لوظائفها ومنها الوظيفة التجارية والاقتصادية لمجلس التعاون الخليجي والمحددة في هذا البحث بالنشاط التجاري البيني ، وعليه فان هذا البحث هو محاولة لجذب الانتباه لهذا الموضوع الحيوي .

تستند مشكلة البحث الى حقيقة ان دول مجلس التعاون تعاني من ضعف في حجم التبادل التجاري البيني بسبب تخلف هياكلها الانتاجية وصغر حجم السوق لهذا لجأت الى عملية التكامل الاقتصادي واعتماد الياته المتعددة كوسيلة لتنمية اقتصاداتها وانعاش التبادل التجاري البيني. وقد يكون من المفيد ان نشير الى ان الفرض العلمي لمشكلة البحث تتلخص في التساؤلات التالية:

ما مدى انتعاش معدلات التبادل التجاري البيني في دول المجلس بعد الاعلان عن تشكيله والبدء بمرحلة اقامة منطقة تجارة حرة احد مراحل التكامل الاقتصادي. وما هي

(*) مدرس/ قسم الجغرافية/ كلية التربية/ جامعة الموصل.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

التغيرات المتحققة في الوزن النسبي للتجارة البينية من اجمالي التجارة الخارجية بعد الاعلان عن تأسيس المجلس وبدء مرحلة من التكامل الاقتصادي.

وقد يكون من المفيد ان نشير الى أن نقص البيانات وتناقض معطياتها كان من اهم معوقات البحث مما اضطر الباحث الى اعتماد سقف زمني ادنى من المخطط لها.

تتكون هيكلة البحث من المحاور الاتية فضلا عن المقدمة والاستنتاجات :

أولا : مدخل

ثانياً : أهمية التجارة الخارجية في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي

ثالثاً : نمو التجارة البينية في دول مجلس التعاون الخليجي

رابعاً : الأهمية النسبية للتجارة من إجمالي التجارة الخارجية لدول المجلس .

اولا : مدخل :

ان تحديد هوية مجلس التعاون الخليجي (والذي يشار له فيما بعد بمجلس التعاون كما جاء في المادة الاولى من النظام الاساس)[١]. قد لا تعنينا تفصيلاً، ولكن تهمنا لتحديد دوره في تنشيط عملية التبادل التجاري البيني. اختلفت الاراء في تحديد هوية مجلس التعاون الخليجي الذي يتكون من ست دول كما في الخارطة (١) ومع هذا فان المجلس يعد " منظمة دولية اقليمية عامة الاختصاص لتوافر العناصر الاساسية الواجب توفرها لقيام المنظمات الدولية وهي: العنصر الدولي، عنصر الرضا، عنصر الدوام والاستقرار، عنصر الارادة الذاتية[٢].

وقدر تعلق الامر بمحور البحث فان الاتفاقية الاقتصادية الموحدة الموقعة في الرياض بتاريخ ٨ حزيران ١٩٨١ هي التي تعنينا في البحث والتحليل حيث ورد فيها تأكيد على تقوية وتوحيد السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والتشريعات التجارية .

وجاء في المادة الاولى من الاتفاقية : معاملة جميع المنتجات ذات المنشأ الوطني بالدول الاعضاء معاملة المنتجات الوطنية واعفائها من الرسوم الجمركية والسماح باستيرادها وتصديرها دون قيود[٣].

ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في اذار ١٩٨٣. ووفقاً لادبيات التكامل الاقتصادي[٤] فانه قد اعلن عن انشاء منطقة التجارة الحرة بين الدول الاعضاء. وبهذا يكون قد حددت دول المجلس اختيار منهاج تحرير التجارة كمدخل للنمو الاقتصادي اعتماداً على نظرية التجارة الدولية القائلة: بان زيادة الصادرات هي محفز للنمو والتنمية الاقتصادية[٥]. ان نظرية التجارة الدولية تؤدي دوراً مهماً في نظرية التكامل وتطبيقاته ففي الاقتصادات الراسمالية المتقدمة تعد محور العملية التكاملية حيث تمثل الامتداد الطبيعي لنطاق السوق من القطر الى التجمع[٦].

وعلى الرغم من انه ليس من مسؤولية هذا البحث ولامن واجباته تقديم نقد لنظرية التجارة الدولية والمنهاج الذي اختاره مجلس التعاون كطريق للتنمية الاقتصادية، الاانه هناك من البحوث ما يثير الشك حول مدى ملائمة هذه النظرية للدول النامية، اذ ان الدراسات التطبيقية حول العلاقة بين زيادة الصادرات والنمو الاقتصادي مازالت موضع جدل بين الاقتصاديين من حيث تحديد نوعية العلاقة[٧] .

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

والتساؤل المطروح بناءً على ماجاء اعلاه هو هل ان نمو الصادرات هو الذي يحفز النمو الاقتصادي ام ان النمو الاقتصادي هو الذي يحفز نمو الصادرات؟ وباعتقادنا ان الفرق بين الاثنين عميق وكبير وهو يمثل الفرق بين الدول النامية والدول المتقدمة من حيث الشوط الذي قطعه كل منهما في التقدم الاقتصادي وموقع كل منهما في تقسيم العمل الدولي. ان الاخذ بالمبدأ الاول يعني استمرار الخلل في الهياكل الاقتصادية الانتاجية وضعف تنوعها واستمرار الخلل في العلاقات التجارية الدولية واستمرار حالة التبعية الاقتصادية[٨] للدول الراسمالية المتقدمة وهذا ما يتعارض مع متطلبات التنمية الحقيقية والغاية من عملية التكامل الاقتصادي والسعي للحصول على وزن سياسي واستراتيجي مؤثر اقليمياً ودولياً. اما في حالة الاخذ بمبدأ المنهاج التنموي فان هذا يعني خلق قاعدة انتاجية واسعة وتحقيق مزيد من التكامل والترابط بين الدول الاعضاء والمحيط العربي، وهذا سيقلل من الاعتماد الكبير على نشاط التجارة الخارجية التي يترتب عليها التذبذب وعدم الاستقرار في حصيلة الصادرات .

وفي ظل عالم تسود فيه التكتلات والاتحادات الاقتصادية الكبيرة والمتماسكة وخاصة تكتلات الدول المتقدمة ، فانه لم تعد الكيانات الاقتصادية الصغيرة الحجم والمنعزلة مجدية وذلك بفعل ثورة التكنلوجيا المتحققة في الانتاج والنقل والتسويق والادارة[٩].

وعليه فان توسيع دائرة التعاون لتشمل محيطها الاقليمي العربي انما يمثل الحدود الجغرافية – الاقتصادية المثلى لهذا التعاون، وان أي استراتيجية للتعاون الانمائي تتسم بالجدوى التطبيقية للتعاون يجب ان ياخذ بنظر الاعتبار الحدود الاقليمية للوطن العربي ، وفي حالة عدم تحقيق ذلك فان أي توجه للتعاون الانمائي يمكن ان يكون مضللاً[١٠].

ان مجلس التعاون ما يزال في بداية الطريق نحو التكامل الاقتصادي وتنتظره اتخاذ اجراءات وقرارات مهمة وصعبة للوصول الى المراحل المتقدمة من التكامل الاقتصادي، وتعد مرحلة اقامة اتحاد جمركي من المراحل المهمة التي طال انتظارها لأهميتها في زيادة الترابط والتعاون وتوحيد التعامل مع التكتلات الاقتصادية وخاصة الاتحاد الأوروبي بما يحقق الكفاءة والندية في التعامل. من المزايا التي يحققها الاتحاد الجمركي هو تحويل التجارة من الدول الخارجية الى الدول الاعضاء وتؤدي الاتحادات الجمركية الى كبر حجم السوق داخل التكتل والاستفادة من ميزة وفورات الحجم الاقتصادي في تخفيض الاسعار وزيادة الكفاءة التوزيعية في تخصص احدى دول الاتحاد لإنتاج سلع (أو سلعة) وفقا لخطة متفق عليها[١١]. وقد تم الاتفاق على اقامة اتحاد جمركي لدول المجلس ويؤمل دخوله موضع التنفيذ الفعلي في عام ٢٠٠٥ ، وبناءً على توصيات قمة الرياض لقادة دول المجلس المنعقد خلال الفترة ٢٦-٢٩ تشرين الثاني ١٩٩٩ والمتضمنة اجراء تعديل تدريجي على هياكل التعريفة الجمركية في دول المجلس حتى تتساوى مع التعريفة الموحدة وهي ٥,٥ % للسلع الاساسية و ٧,٥ % لباقي السلع وذلك قبل الموعد المحدد لقيام الاتحاد الجمركي[١٢].

ومن بين اهم ما يعيق عمل المجلس في تحقيق خطوات تعاون اعمق هو طبيعة النظام الاساسي للمجلس الذي يؤكد في الحفاظ على السيادة الوطنية لكل دولة من اعضائه ، كما ان المجلس لا يصدر قرارات واجبة التنفيذ وانما توصيات ثم تقوم السلطات بالدول الاعضاء باصدار قوانين وقرارات وطنية لتنفيذ مايصدر عن المجلس الاعلى[١٣].

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

وهذا طبعاً يتعارض مع طبيعة التوجهات التكاملية التي تقبل بالتنازل عن جزء من سيادتها لصالح المنظمة او التكتل كما هو الحال في الاتحاد الأوروبي، اذ ان الاعضاء المعنيين من قبل حكوماتهم لا يتصرفون داخل الاتحاد على انهم يمثلون مصالح حكومتهم وانما مصالح الجماعة(١٤) .

وأخيرا علينا ان نأخذ بنظر الاعتبار ان دول المجلس آخذة في طريق التكامل وعليه فان التحليلات والمؤشرات في الفقرات القادمة هي التي ستكشف ما تحقق من خطوات تكاملية ومدى استمراريتها وعمقها .

ثانياً : اهمية التجارة الخارجية بالنسبة لاقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي .

تلعب التجارة الخارجية دوراً مهماً في جميع الدول الاعضاء بالمجلس، فهي تعتمد على عائدات الصادرات النفطية في تمويل الواردات وكذلك الانفاق على الخدمات والبنى التحتية والاستثمارات التنموية ونظراً لطبيعة الهياكل الانتاجية وتماثلها في الاعتماد على تصدير النفط وعدد محدود جداً من السلع الصناعية المعتمدة على النفط الخام والغاز الطبيعي ونتيجة لضعف الموارد الطبيعية وضعف الترابط وانعدام التكامل على مستوى علاقاتها مع الدول العربية، لهذا فانها تعتمد على التجارة الخارجية في تلبية معظم احتياجاتها الاستهلاكية الضرورية والكمالية والتنموية .

ولاجل التحقق من صحة القول بارتفاع اهمية التجارة الخارجية في دول مجلس التعاون فانه سوف نفحص بيانات جدول (١) التي اتضح من خلالها: ارتفاع نصيب الفرد من التجارة الخارجية للدول الاعضاء بالمجلس جميعاً، وسُجل ادنى مستوى في عُمان حيث بلغ ٧١٧٦ دولاراً للفرد الواحد عام ١٩٩٥، انخفض قليلاً الى ٦٤٣٧ دولاراً عام ٢٠٠٠، في حين بلغ اعلى مستوياته في المملكة العربية السعودية اذ بلغ ٤٣١٢٨ و ٤٩٩٠٠ دولاراً للفرد خلال نفس العامين المذكورين على التوالي. وبلغ المعدل العام لدول المجلس اكثر من ١٩٠٠٠ دولار في عام ١٩٩٥ بينما ارتفع الى ما يقارب ٢٤٠٠٠ دولار للفرد في عام ٢٠٠٠ . من هذا يتضح ارتفاع نصيب الفرد من التجارة الخارجية وهذا يؤكد شدة الاعتماد على التجارة الخارجية تصديراً واستيرادا، وربما يعود ذلك الى ضخامة الصادرات واعتماد النظرية القائلة بان زيادة الصادرات محفزة للنمو الاقتصادي .

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

جدول (١)

اهمية التجارة الخارجية في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي

الدول	السنوات	نصيب الفرد من التجارة الخارجية / دولار	معدل تغطية الصادرات للواردات	متوسط الميل للاستيراد %	الانكشاف التجاري %
البحرين	١٩٩٥	١٣٥٤٥	١,١	٦٣,٥	١٣٣,٨
	٢٠٠٠	١٦٨٤٥	١,٣	٥٨	١٣٥,٨
الكويت	١٩٩٥	١٢٣٢٠	١,٦٥	٢٩,٤	٧٨,٣
	٢٠٠٠	١٢١٢٤	٢,٧	١٩,٣	٧١,٧
عمان	١٩٩٥	٧١٧٦	١,٤	٢٦,٦	٧٤
	٢٠٠٠	٦٤٣٧	٢,٢٤	٢٥,٤	٨٢,٤
قطر	١٩٩٥	١٣٥١٠	١,٠٢	٤٥,١	٩١,٤
	٢٠٠٠	٢٤٤٩٤	٣,٥	١٨,٣	٨٢,٦
السعودية	١٩٩٥	٤٣١٢٨	١,٨٧	٢٢	٦١,١
	٢٠٠٠	٤٩٩٠٠	٢,٥٦	١٦	٥٧,١
الامارات	١٩٩٥	٢٣٩٣٦	١,١٣	٥٠	١٠٦,٥
	٢٠٠٠	٣٣٤٨٦	١,١٤	٥٤	١١٦
مجلس التعاون الخليجي	١٩٩٥	١٩٠١٩	١,٣٦	٣٩,٤	٩٠,٨٥
	٢٠٠٠	٢٣٨٨١	٢,٢٤	٣١,٨	٩٠,٩

الجدول من عمل الباحث وحساباته بالاعتماد على المصادر التالية :

١- الامم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ، المجموعة الاحصائية ، العددان العشرون والثالث والعشرون ، نيويورك ، صفحات مختلفة .

This document was created using SOLID CONVERTER PDF
To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

٢- الامم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ، نشرة التجارة الخارجية ، العدد الحادي عشر ، نيويورك ، ٢٠٠٢ ، ص ٥ ، ص ١٦ .

للاطلاع على طريقة حساب هذه المؤشرات ينظر :

د. محمد علي رضا جاسم ، القواعد الاساسية في الاقتصاد الدولي (التجارة الخارجية) ، الكتاب الاول ، مطبعة التضامن ، بغداد ، ١٩٦٧ ، ص ٢٠٨-٢١٠ .

اما معطيات البيانات الخاصة بمعدل تغطية الصادرات للواردات او ما يعرف (صافي التبادل الدولي) فانه يكتسب اهمية فائقة نظراً لانه يقيس قدرة عائدات الصادرات على تغطية قيم الواردات وهو امر مهم بالنسبة لدول المجلس ذات الاعتماد الشديد على التجارة الخارجية. اذ ان المهم ليس ارتفاع قيمة الصادرات وانما قدرتها على تغطية قيم الواردات للحاجات الاستهلاكية والتنموية . يكون هذا المؤشر في صالح الدولة عندما يزيد عن واحد صحيح وبالعكس ومن خلال البيانات في الجدول (١) ظهر انه في صالح جميع دول المجلس وبالعامين المذكورين، وسجلت قطر اعلى مستوياته اذ بلغ (٣,٥) في عام ٢٠٠٠، وادنى مستوياته ايضاً في قطر وبلغ (١,٠٢) في عام ١٩٩٥، وبلغ معدله العام (١,٣٦) و (٢,٢٤) على التوالي للعامين المذكورين وربما هذا المؤشر هو الوحيد في صالح هذه الدول من تعاملاتها التجارية. غير ان ما يؤخذ عليه هو ان صادرات الدول الاعضاء تعتمد في غالبيتها على النفط الخام التي تقع اهم مراكز استهلاكها بالدول المتقدمة الراسمالية لذا فان عائدات الصادرات النفطية تتعرض للتذبذب والصدمات فضلاً عن كون النفط مادة قابلة للنفاذ .

واذا ما انتقلنا الى متوسط الميل للاستيراد فانه يظهر بان هذه الدول جميعها ذات ميل مرتفع للاستيراد وهو مؤشر على ضعف القطاعات الانتاجية وعجزها عن تغطية حاجات السكان والدولة مما تضطر للاستيراد من الخار .

ان ارتفاع هذا المؤشر يكون لغير صالح الدولة ويحد من قدراتها بسبب تسرب حصيلة الصادرات من العملات الاجنبية الى الخارج ، فضلاً عن تبعاته السياسية والاستراتيجية وحراجة الموقف التفاوضي . تشير الدراسات المتخصصة الى ان ارتفاع هذا المؤشر الى اكثر من ٢٠ % يدخل الدولة في قائمة الدول التابعة[١٥].

وبموجب هذا المؤشر فان حالة السعودية هي الافضل بين دول المجلس اذ كان فوق المستوى المسموح به بقليل في عام ١٩٩٥ انخفض الى دون المستوى في عام ٢٠٠٠ وربما يعود ذلك الى سعة الحجم الاقتصادي للسعودية وكبر حجم سكانها نسبياً ، في حين كانت

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

البحرين والامارات اكثرهما ارتفاعاً، وربما يكون السبب في ذلك الى تزايد عملية اعادة التصدير في كل من البحرين والامارات[١٦]. والمعدل العام لدول المجلس مرتفع جداً في عام ١٩٩٥ اذ بلغ ما يقارب (٤٠ %) انخفض الى ما يقارب ٣٢ % عام ٢٠٠٠ ويجب التنويه على ان انخفاضه ليس حالة ايجابية في كل الاحوال فقد يكون السبب هو عدم توفر الاموال اللازمة لتغطية قيم الواردات . لقد بلغت استيرادات دول المجلس مستويات مرتفعة جداً بحيث ان هذه الدول تضم دولتين على الاقل بلغ استيراد الفرد فيهما اعلى مستوى في العالم[١٧].

اما بالنسبة لمؤشر الانكشاف التجاري والذي هو جزء من الانكشاف الاقتصادي لان الاخير يتضمن اضافة للانكشاف التجاري الفقرات المتعلقة بالتمويل الاجنبي والمعونات والمديونية[١٨].

بلغ هذا المؤشر مستويات مرتفعة جداً بحيث ان هناك دول تجاوز نشاطها التجاري (صادرات + واردات) حجم الناتج المحلي الاجمالي وذلك عندما يكون هذا المؤشر اكثر من (١٠٠ %) كما هو الحال بالنسبة للبحرين والامارات وربما هذا يعود بفعل الاستيرادات اكثر من الصادرات وذلك لظهور اعادة التصدير. وبلغ ادنى مستوياته في السعودية ولكن مع هذا فان مستواه في السعودية فوق الحد المسموح به بكثير.

اذ ان ارتفاع هذا المؤشر ما بين ٢٠ – ٤٥% يعني ان هذه الدول في حالة انكشاف شديد للخارج[١٩]، خلاصة ما تقدم يظهر ان دول مجلس التعاون الخليجي جميعها ترتفع فيها اهمية التجارة الخارجية وذلك بسبب ضعف القطاعات الانتاجية باستثناء النفط وان صناعاتها الناشئة نفسها تعتمد على النفط الخام والغاز الطبيعي ، كما انها لا تمتلك سوقا واسعة كل ذلك يفرض اعادة النظر في منهاج التجارة الخارجية كمحفز للنمو الاقتصادي واعتماد المنهاج التنموي الشامل وتفعيل عملية التكامل وتوسيعها لتشمل المحيط العربي .

ثالثا : نمو التجارة البينية في دول مجلس التعاون الخليجي .

ان تزايد التجارة البينية للدول الاعضاء في مجلس التعاون الخليجي وتصاعد نموها يعد مؤشرا ايجابيا على تحول التجارة من الخارج الى داخل المجلس وهو امرا مرغوب فيه واحد الدواعي لانشاء المجلس نفسه . اذ ان الغاية الاساسية من التكامل الاقتصادي هو التخفيف من حدة الاعتماد على التجارة الخارجية في النشاط الاقتصادي اولا واعادة ترتيب توزيعها الجغرافي بما يتلائم ومصالح الدول الاعضاء بحيث تكون الحصة الاكبر للتجارة من نصيب دول المجلس وذلك بعد استكمال مستلزمات النهوض التنموي وعند ذلك تتمكن الدول الاعضاء من التخفيف من حدة التبعية للدول المتقدمة الراسمالية .

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

وبما بانه اعلن عن انشاء منطقة للتجارة الحرة بين الدول الاعضاء منذ عـام ١٩٨٣ وذلك بهدف تحرير التجارة بين الدول الاعضاء بقصد زيادة نسبة التبادل التجـاري البينـي، وبعد مضي فترة طويلة نسبيا على بدء العمل بضوابط منطقة التجارة الحرة فانـه يتوقـع ان تشهد التجارة البينية نموا متصاعدا .

ونود توضيح طريقة التحقق من ذلك من خلال البيانات في جدول (٢) وكما ياتي:

١-مقارنة معدلات نمو الصادرات والواردات البينية في الفترة ٩٥ – ٢٠٠٠ مع الفترة السابقة لها ٩٠- ١٩٩٥ لغرض ملاحظة الفرق والتصاعد في النمو .

٢-مقارنة معدلات نمو كل من الصادرات والواردات البينية للفترة ٩٠- ١٩٩٥ مع معـدلات نمو كل من الصادرات والواردات الاجمالية للفترة ذاتها ، وتكرر الطريقة نفسها في الفترة ٩٥- ٢٠٠٠ .

انخفضت معدلات النمو في الصادرات البينية للفترة ٩٥- ٢٠٠٠ في جميـع الـدول باستثناء عمان وقطر عما كانت عليه في الفترة ٩٠ – ١٩٩٥ ، لا بل ان كل من السـعودية والامارات سجل فيهما نموا سالبا :

وانخفض المعدل العام للنمو الى ٧% في عام ٢٠٠٠ بعد ان كان اكثر من ١٠ % في عام ١٩٩٥.

ومما يلاحظ على معدلات نمو الصادرات البينية تذبذها وعدم تصاعد وتائرها وذلـك بسبب عدم اعتماد الصادرات البينية على قاعدة انتاجية واسعة ومتنوعة وان معظمهـا هـي سلع يعاد تصديرها.

اما معدلات نمو الواردات البينية فقد شهدت انخفاضا حادا في جميع الدول الاعضـاء في الفترة ٩٥- ٢٠٠٠ باستثناء السعودية التي حققت ارتفاعا طفيفا عما كان عليه في الفترة ٩٠- ١٩٩٥ . وانخفض المعدل العام الى ما يقارب ٥ % في الفترة ٩٥- ٢٠٠٠ بعد كـان اكثر من ١٣% في الفترة ٩٠- ١٩٩٥ ان السبب في هذا الانخفاض يعود الى ضعف القاعدة الانتاجية وظاهرة اعادة التصدير .

وبمقارنة معدلات نمو الصادرات البينية مع معدلات نمو اجمالي الصادرات للعـالم . فلقد كانت معدلات نمو الصادرات البينية للفترة ٩٠- ١٩٩٥ اعلى من اجمـالي الصـادرات للعالم باستثناء الكويت .

وكان المعدل العام لنمو الصادرات البينية في الفترة ٩٠- ١٩٩٥ اعلى من المعدل العام لنمو اجمالي الصادرات للفترة ذاتها ، اذ بلغ اكثر من ١٠% للاولى في حين كان معدل نمو الثانية اكثر بقليل من ٣% ولكن وتائر النمو لم تصمد كثيرا في الفترة ٩٥- ٢٠٠٠ ، اذ انخفضـت معدلات نمو الصادرات البينية في جميع الدول الاعضاء باستثناء عمان التي حافظـت علـى معدلات النمو ذاتها بالمقارنة مع معدلات نمو اجمالي الصادرات للعالم في الفترة نفسها . كما

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

ان المعدل العام لنمو اجمالي الصادرات في الفترة ٩٥- ٢٠٠٠ كان اعلى من المعدل العام لنمو الصادرات البينية للفترة ذاتها . اذ كان اكثر من ١٢ % للصادرات الاجمالية في حين بلغ ٧% للصادرات البينية .

جدول (٢)

نمو التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي

الدول	الصادرات%				الواردات%			
	البينية (باستثناء النفط)		اجمالي الصادرات للعالم		البينية (باستثناء النفط)		اجمالي الواردات من العالم	
	٩٠-١٩٩٥	٩٥-٢٠٠٠	٩٠-١٩٩٥	٩٥-٢٠٠٠	٩٠-١٩٩٠	٩٥-٢٠٠٠	٩٠-١٩٩٥	٩٥-٢٠٠٠
البحرين	٩,٨٨	٠,٩٤	٤,٥٥	٥,٦٧	١١,٥٤	٣,٧٠	٠,٠٢	٤,٥١
الكويت	٧,٢٧	٤,٠٣	٩,٧٧	٨,٣٤	٢٢,٣٠	١,٦٨	١٨,٥٢	(٨,٧١)
عمان	١٢,٠٨	١٣,٩٥	٢,٧١	١٣,٦٨	١٠,٩٩	٦,٥٥	٩,٦٤	٣,٤٧
قطر	٥,٧٢	١٣,٣٣	١,٣٠	٢٤,٨٣	٢٠,٧٦	٥,١٩	١٦,٧٥	(٢,٤٣)
السعودية	٢١,٨٠	(٠٠,٢٠)	٢,٤١	٩,١٦	٦,٧٧	٧,٤٣	٣,١٣	١,٤٨
الامارات	٣,٦٢	(٣,٣٨)	٠,٥٧	١٢,٤٧	٦,٥٠	٤,٤٠	٧١,١٢	٥,١١
مجلس التعاون الخليجي	١٠,٠٦	٧	٣,٥	١٢,٢٤	١٣,١	٤,٨٠	١٩,٨٦	٠,٥٧

الجدول من عمل الباحث وحساباته بالاعتماد على المصادر التالية :

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ، نشرة التجارة الخارجية ، العددان العاشر والحادي عشر ، نيويورك ، صفحات مختلفة .

( ) تعني سالبة

استخرجت معدلات النمو بطريقة الوسط الهندسي كما في المعادلة التالية

This document was created using SOLID CONVERTER PDF
To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

$$r = \left(t\sqrt{\frac{p1}{po}} - 1 \right) \times 100$$

r = نسبة الزيادة السنوية

p1 = القيمة اللاحقة

po = القيمة السابقة

t =عدد السنوات بين القيمتين

(المصدر : د. طه حمادي الحديثي ، جغرافية السكان ، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل، ١٩٨٨ ، ص ٢٩١).

اما بالنسبة للواردات البينية فقد سجلت معدلات نموها في جميع الدول باستثناء السعودية انخفاضا في الفترة ٩٥- ٢٠٠٠ عما كانت عليه خلال الفترة ٩٠- ١٩٩٥ ، كما انخفض المعدل العام الى ما يقارب ٥% في الفترة ٩٥- ٢٠٠٠ مقارنة باكثر من ١٣ % في الفترة ٩٠- ١٩٩٥ . وبمقارنة معدلات نمو الواردات البينية مع اجمالي الواردات من العالم نلاحظ انه خلال الفترة ٩٠- ١٩٩٥ كانت معدلات نمو الواردات البينية في جميع الدول اعلى من معدل نمو اجمالي الواردات باستثناء الامارات التي بلغ فيها معدل نمو الواردات من العالم مستوى مرتفع جدا بلغ اكثر من ٧١% وهذا يعكس ظاهرة اعادة التصدير في الامارات. الا ان نمو المعدل العام للواردات من العالم كان اعلى من مثيله في الواردات البينية خلال الفترة ٩٠- ١٩٩٥ اذ بلغ ما يقارب ٢٠% مقابل ١٣% للواردات البينية والسبب في ذلك ضخامة معدل نمو واردات الامارات من العالم.

اما معدلات نمو الواردات البينية للفترة ٩٥-٢٠٠٠ فكانت اعلى من معدلات نمو اجمالي الواردات من العالم باستثناء البحرين والامارات وهما الدولتان الاكبر ممارسة لنشاط اعادة التصدير .

وكان المعدل العام لنمو الواردات البينية اعلى من معدل نمو الواردات الاجمالية من العالم اذ بلغ حوالي ٥% للاولى واقل من ١% للثانية .

وربما يكون السبب الرئيسي لانخفاض معدلات نمو اجمالي الواردات في الفترة ٩٥ – ٢٠٠٠ هو انخفاض اسعار النفط بعد عام ١٩٩٦ حيث سجل ادنى سعر عام ١٩٩٨ بلغ ١٢,٣ دولار / للبرميل[٢٠] وهكذا يظهر مدى الارتباط الشديد لاسواق النفط العالمية بالدول المتقدمة وتاثيرها المباشر على النشاط التجاري والاداء الاقتصادي لدول المجلس. الاعتماد الشديد على عائدات الصادرات النفطية في تغطية قيمة الواردات مما يعكس درجة الانكشاف التجاري الكبير للخارج.

ان تحليل مؤشرات التجارة البينية لا تتوقف على معدلات النمو فقط وانما الامر يتوقف على معرفة الهيكل السلعي للصادرات والواردات البينية والتي لم نتمكن من الحصول على بيانات دقيقة وتفصيلية، كما يتوقف التقييم الكامل لواقع التجارة البينية على الاهمية النسبية للتجارة البينية من اجمالي التجارة الخارجية وتوزيعها حسب المجموعات الدولية (وهذا ما سنتركه للفقرة القادمة).

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

خلاصة ما تقدم يتضح وبعد مضي اكثر من ١٥ سنة على قيام منطقة تجارة حرة (منذ عام ١٩٨٣ – ٢٠٠٠ وهي اخر سنة ضمن فترة البحث) ان معدلات نمو التجارة البينية كانت تميل للانخفاض ما عدا بعض الاستثناءات المحدودة وان معدلات نمو التجارة البينية غير مستقرة ولا متصاعدة.

ان السؤال الذي يطرح نفسه الان هو اين نتائج المرحلة الاولى نحو التكامل الاقتصادي وكم سننتظر لتظهر نتائج هذا الفعل والذي لا اعتقد انه سيظهر وحتى اذا ما ظهر فسوف لا يكون بدرجة الطموح لانه لم يستند على علاقات تنموية تكاملية وهذه الاخيرة تحتاج الى مجال واسع تجده في جوانب المحيط الاقليمي العربي والتنمية الشاملة.

رابعا : الاهمية النسبية للتجارة البينية من اجمالي التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي.

تكتسب دراسة التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية في دول مجلس التعاون اهمية كبيرة نظرا لاهمية التجارة الخارجية في اقتصادات هذه الدول نتيجة لضعف الهياكل الانتاجية وقلة التنوع وضعف اليات التكامل فانه يتوقع ان تتجه معظم الصادرات نحو اسواق محدودة من العالم وان تكون اغلب الواردات من مجموعة دولية محددة ، وهذا سوف يعكس درجة التداخل والاعتماد المتبادل بين الاطراف الرئيسة في عملية التبادل التجاري . والمهم جدا من هذه الفقرة هو تحديد الاهمية النسبية للصادرات والواردات البينية من اجمالي كل منهما للعالم . وذلك لمتابعة التطورات الحاصلة في التجارة البينية واثرها في تعميق عملية واليات التكامل الاقتصادي. ذلك لان من النتائج المتوقعة للبدء بمرحلة انشاء منطقة تجارة حرة بين دول الاعضاء ان تتجه معظم التجارة نحو الدول الاعضاء فعلى سبيل المثال ان التجارة البينية في دول السوق الأوروبية المشتركة (الاتحاد الأوروبي) ارتفعت الى ٥٠% في غضون خمس سنوات من بدايتها[٢١].

١-الصادرات :

البيانات في جدول (٣) والشكل (٢) يوضحان لنا ان البحرين احتلت المرتبة الاولى في الصادرات البينية اذ بلغت نسبتها اكثر من ٢٩% من اجمالي الصادرات لعامي ١٩٩٥– ١٩٩٩ . وهذا يعود لاعادة التصدير التي تنشط فيها البحرين ، وبلغ المعدل العام الصادرات البينية اكثر من ٩% من اجمالي الصادرات للعالم لكل عام من العامين المذكورين. في حين تبلغ الصادرات البينية لدول الاتحاد الأوروبي وللعامين نفسهما اكثر من ٦٢% و ٦٠% على التوالي، وكذلك بلغت في مجموعة .

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

جدول (٣)

الأهمية التسببية للصادرات البينية في دول مجلس التعاون الخليجي من اجمالي الصادرات للعالم (نسب مئوية) .

الدول	السنوات	دول مجلس التعاون الخليجي	الدول العربية	الدول النامية	الدول المتقدمة	الدول الاشتراكية	باقي دول العالم
البحرين	١٩٩٥	٢٩,١	٤,٢	٣٩,١	٢٤	٠,٦	٣
	١٩٩٩	٢٩,٧	٤,٤	٤١,٦	١٦,٦	٠,٧	٧
الكويت	١٩٩٥	١,٧	١,٥	٣٨	٤٤,٧	١,٦	١٢,٥
	١٩٩٩	٠,٥	٢,٨	٢٩,٢	٥٣	١,٩	١٢,٦
عمان	١٩٩٥	٩	٢	٣٢	٣١,٥	٩,٥	١٦
	١٩٩٩	١٢,٩	٠,١	٣٨	٢٧	١١	١١
قطر	١٩٩٥	٧,٨	١	٢٠,٥	٦٤,٤	٢,٣	٤
	١٩٩٩	٣,٨	٠,٩	٢٨,٥	٥٩	٠,٨	٧
السعودية	١٩٩٥	٦,٢	٣,٥	٢٨,٣	٥٥,٦	٠,٧	٥,٧
	١٩٩٩	٤,٤	٥,٦	٣١,٣	٥٤	١,٣	٣,٤
الامارات	١٩٩٥	٤,٨	٠,٢	٢٣,٥	٣٨,٣	٠,٧	٣٢,٥
	١٩٩٩	٤,٨	١,٢	١٩,٦	٣٦,٨	٠,٦	٣٧
مجلس التعاون الخليجي	١٩٩٥	٩,٨	٢	٣٠,٢	٤٣,١	٢,٦	١٢,٣
	١٩٩٩	٩,٣	٢,٥	٣١,٤	٤١	٢,٨	١٣

الجدول من عمل الباحث وحساباته بالاعتماد على بيانات :

صندوق النقد العربي، التجارة الخارجية للدول العربية ١٩٨٩ – ١٩٩٩، العدد ١٨، ٢٠٠٠، ابو ظبي، صفحات مختلفة.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF
To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

إن دول جنوب شرق اسيا (اسيان)* اكثر من ٢٤ و ٢٢ % على التوالي[٢٢] وبلغت صادرات دول المجلس الى الدول العربية نسب متدنية جدا لا يدانيها فيها سوى نسب الصادرات للدول الاشتراكية، وسجلت صادرات البحرين الى الدول العربية اعلى النسب اذ تجاوزت ٤% في كل عام من العامين المذكورين وبلغ المعدل العام لصادرات دول المجلس الى الدول العربية بحدود ٢% لكل عام من العامين المذكورين. حققت الصادرات الى مجموعة الدول النامية نسبا مرتفعة خاصة بالنسبة للبحرين والكويت وعمان، وبلغ المعدل العام للصادرات المتجهة لدول هذه المجموعة بحدود ٣٠% لكل من عام ١٩٩٥ و ١٩٩٩، وهذا تطور ايجابي مرغوب فيه ويحبذ توسيعه .

تشير الدراسات الى ان الشرق الاقصى يعتبر سوقا طبيعيا ومنفذا تسويقيا واعدا لصادرات دول الخليج العربي وذلك بحكم حجمه كمستورد صاف للنفط وارتفاع معدلات نمو استهلاك النفط حيث بلغ نصيبه ٥٧% من الزيادة في الطلب العالمي على النفط خلال الفترة ٩٣-١٩٩٧ ، هذا وتبلغ واردات منطقة جنوب شرق اسيا من نفط الخليج العربي نحو ٨٨% من صافي وارداتها ويتوقع ان يزداد اعتمادها على نفط الخليج وخاصة بعد ان تتحول اندونيسيا من دولة مصدرة الى دولة مستوردة كما هو متوقع[٢٣].

والحديث عن الاهمية النسبية لصادرات دول المجلس الى الدول المتقدمة يختلف جذريا حيث نلاحظ التركيز الشديد لصادرات بعض دول المجلس كما هو الحال بالنسبة لصادرات قطر التي تجاوزت ٦٤% من اجمالي صادراتها لعام ١٩٩٥ والسعودية التي بلغت النسبة ٥٤ % من اجمالي صادراتها لعام ١٩٩٩ . وعموما فان المعدل للعامين المذكورين تجاوز ٤٠% من اجمالي صادراتها . وقد تبدو النسبة اقل مما هو متوقع وهذا يعود للسياسات الاقتصادية وسياسة الطاقة على وجه الخصوص التي تتبعها الدول المتقدمة بعد تاسيس وكالة الطاقة الدولية (I. E. A)* عام ١٩٧٤ وذلك بفرض ضرائب عالية على استهلاك النفط بقصد الحد من نمو استهلاكه وزيادة الطلب عليه بحجة المحافظة على البيئة من التلوث. ولكن بالحقيقة بقصد التاثير على دول الاوبك بعد ارتفاع اسعار النفط منذ عام ١٩٧٤. وهنا تكمن خطورة التركيز الجغرافي للصادرات لاسيما وان الصادرات متجهة نحو اسواق الدول الراسمالية ذات التكتلات الاقتصادية القوية والشديدة التماسك والحريصة على تحقيق مصالحها، مما يتطلب من الاطراف المتعاملة معها ان تكون على قدر من الندية والتماسك.

٢-الواردات :

البيانات المتوفرة في جدول (٤) والشكل (٣) يبينان بان عمان احتلت المرتبة الاولى بالنسبة للواردات البينية اذ بلغت نسبتها ٢٨% و ٢٩% من اجمالي الواردات من العالم لعامي ١٩٩٥، ١٩٩٩ ، في حين كانت واردات المملكة العربية السعودية من دول المجلس هي الادنى اذ بلغت اقل من ٣% لكل عام من العامين المذكورين سابقا، وبلغ المعدل العام للاهمية النسبية للواردات البينية ١٠ % و ٩ % للعامين المذكورين. ومما يلاحظ على الاهمية النسبية للواردات البينية عدم استقرارها وتعرضها للانخفاض بدلا من التصاعد وهذا يعود للاسباب المذكورة سابقا فضلا عن ضعف اليات التكامل وضيق مجاله الجغرافي وعدم ملائمته كمنهاج للتنمية التي يفترض ان تكون هي الاولى بالاهتمام في عملية التكامل الاقتصادي للدول الاعضاء بالمجلس .

* يضم هذا التجمع كل من (بروناي ، اندونيسيا ، ماليزيا ، الفلبين ، سنغافورة ، تايلند) .
* للاطلاع على وكالة الطاقة الدولية والسياسة التي تتبعها ينظر : د. محمد ازهر السماك ، اقتصاد النفط والسياسة النفطية اسس وتطبيقات ، مطابع جامعة الموصل ، تشرين اول ٨٦/ ١٩٨٧ ، ص٢٧٤-٢٧٦ .

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

جدول (٤)

الاهمية النسبية للواردات البينية في دول مجلس التعاون الخليجي من اجمالي الواردات من العالم (نسب مئوية).

الدول	السنوات	دول مجلس التعاون الخليجي	الدول العربية	الدول النامية	الدول المتقدمة	الدول الاشتراكية	باقي دول العالم
البحرين	١٩٩٥	٥,٨	٩,٣	٨,٧	٣٣,٣	٠,٤	٤٢,٥
	١٩٩٩	٩,٢	٧,٧	٥,٥	٦٢,٨	٣,١	١١,٧
الكويت	١٩٩٥	١٠,٣	١,٩	١١,٩	٧١,٧	١,٩	٢,٣
	١٩٩٩	–	١٣,٦	١٣,٧	٦٧,٧	٢	٣,١
عمان	١٩٩٥	٢٨,٥	٠,٣	١٣	٥٣,١	١	٤,١
	١٩٩٩	٢٩,١	٠,٤	٨,٢	٥٠,٦	٠,٥	١١,٢
قطر	١٩٩٥	٧,٨	١,٧	٧,٩	٥٥,٥	٠,٤	٢٦,٧
	١٩٩٩	٦,١	٣,٣	٨,١	٧٢,٤	٠,٥	٩,٦
السعودية	١٩٩٥	٢,٧	٣,١	١٣,٩	٧٠,٥	٤,٣	٥,٥
	١٩٩٩	٢,٨	٣,٥	١٥	٧٢,٢	٤,٦	١,٩
الامارات	١٩٩٥	٥	٠,٨	٢٢,٤	٤٩	٧,٦	١٥,٢
	١٩٩٩	٤,٦	٠,٣	٢٦,٥	٥٣,٤	٦,٢	٩
مجلس التعاون الخليجي	١٩٩٥	١٠	٢,٩	١٣	٥٥,٥	٢,٦	١٦
	١٩٩٩	٨,٦	٤,٨	١٢,٨	٦٣,٢	٢,٨	٧,٨

الجدول من عمل الباحث وحساباته بالاعتماد على بيانات :

صندوق النقد العربي ، التجارة الخارجية للدول العربية ٨٩ – ١٩٩٩ ، العدد ١٨ ، ٢٠٠٠ ، ابو ظبي ، صفحات مختلفة .

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

اما واردات دول المجلس من الدول العربية الاخرى فهي فعلا محبطة للامال على الرغم من الارتفاع النسبي للواردات العربية عند بعض دول المجلس كما هو الحال في البحرين التي بلغت نسبتها ٩ % من اجمالي وارداتها لعام ١٩٩٥ ، والكويت التي بلغت حوالي ١٤ % من اجمالي وارداتها لعام ١٩٩٩. في حين بلغ المعدل العام للواردات العربية الى دول المجلس نسبا متواضعة بلغت اقل من ٣ % عام ١٩٩٥ واقل من ٥% عام ١٩٩٩ .

اما الاهمية النسبية للواردات من الدول النامية فهي افضل مما عليه في الدول العربية وظهرت اعلى النسب في دولة الامارات العربية المتحدة اذ بلغت اكثر من ٢٢ % عام ١٩٩٥ ارتفعت الى اكثر من ٢٦% من اجمالي الواردات عام ١٩٩٩ . وبلغ المعدل للواردات من الدول النامية حوالي ١٣% في العامين المذكورين .

ويعود ذلك الى التقدم الصناعي الذي حققته بعض الدول النامية في اسيا مثل تايوان وكوريا الجنوبية وهونغ كونغ وسنغافورة [٢٤] .

اما الاهمية النسبيّة للواردات من الدول المتقدمة فانها تتصدر قائمة الموردين لدول المجلس وسجلت ادنى نسبة واردات من هذه المجموعة في البحرين بلغت ٣٣% من اجمالي وارداتها لعام ١٩٩٩ . بينما بلغت في دول اخرى اكثر من ٧٢ % من اجمالي الواردات لعام ١٩٩٩ . في كل من قطر والسعودية ، وبلغ المعدل العام للواردات من هذه المجموعة اكثر من ٥٥ % ، ٦٣ % للعامين المذكورين على التوالي .

وهكذا يضاف هذا التركيز الجغرافي للواردات الى مواطن الخلل في العلاقات التجارية الدولية لاسيما وان هذا التركيز الشديد للواردات يحصل مع دول ذات تكتلات اقتصادية قوية وتمتلك فرص تفاوضية كبيرة ، ورغم ادراكنا لحاجة دول المجلس الى منتجات هذه الدول وخاصة الصناعية الا انه يفترض خلق فرص تفاوضية اقوى لدول مجلس التعاون وذلك من خلال تفعيل عملية التكامل الاقتصادي وربطها بالمحيط العربي وتوسيعها كل ما امكن ذلك لتشمل التعاون مع الدول النامية. وباعتقادنا ان دول المجلس قادرة على خلق علاقات تجارية اكثر تكافؤ واقل تبعية اذا ما توفرت الارادة السياسية لذلك .

الاستنتاجات :

استنادا لما تقدم يمكن تسجيل الملاحظات التالية عن التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي :

١-ان جميع دول مجلس التعاون الخليجي ترتفع فيها اهمية التجارة الخارجية وذلك نتيجة لتخلف الهياكل الاقتصادية والانتاجية والتكامل مع الاسواق الخارجية الرأسمالية .

٢-اعتماد سياسة تنموية تستند على التجارة الخارجية كمحفز للنمو الاقتصادي في الوقت الذي تدعو الحاجة اولا لتحقيق عملية تنموية شاملة ينتج عنها تفعيل النشاط التجاري البيني .

٣-على الرغم من مضي فترو زمنية طويلة نسبيا على البدء الفعلي لاولى مراحل التكامل الاقتصادي وقيام منطقة للتجارة الحرة منذ عام ١٩٨٣ ولكن مع هذا ان معدلات نمو التجارة البينية كانت قليلة ماعدا بعض الاستثناءات فضلا عن كونها غير مستقرة من فترة لاخرى .

٤-ضعف الوزن النسبي للتباين التجاري البيني (صادرات + واردات) من اجمالي التجارة الخارجية للعالم .

٥-ان نجاح مجلس التعاون الخليجي في تحقيق تقدم لتوسيع مجال التجارة البينية مرهون بتوسيع دائرته الى المحيط العربي عبر اليات تكامل الاقتصادي .

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

شكل (١)

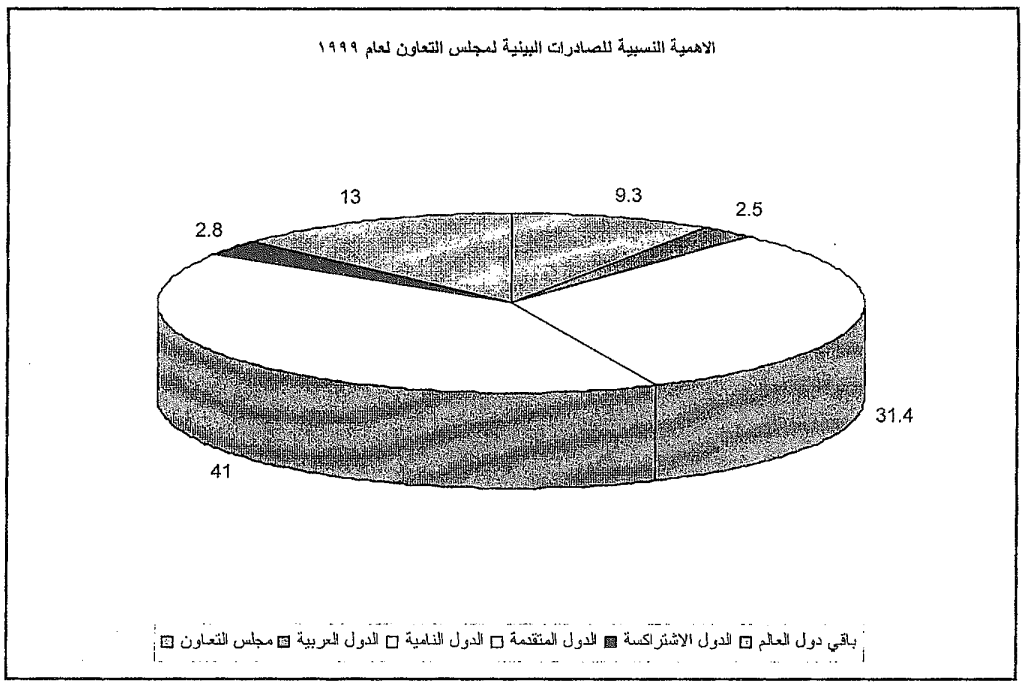

شكل (٢)

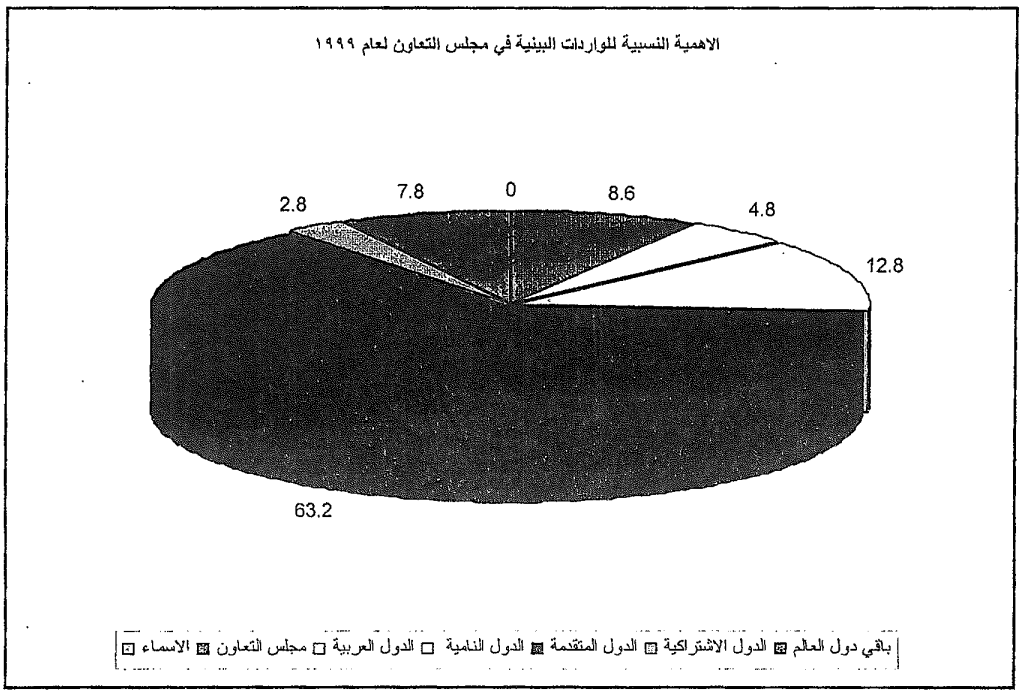

This document was created using SOLID CONVERTER PDF
To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

المصادر والهوامش

(١) جاء في المادة الاولى من النظام الاساسي للمجلس بانه يشار له فيما بعد بمجلس التعاون .
لمزيد من الاطلاع عن المجلس ينظر :
د. نايف علي عبيد ، مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون الى التكامل ، الطبعة الثانية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٢

(٢) د. عطية حسين افندي، مجلس التعاون وظاهرة التكامل الدولي، مجلس التعاون، العدد الثالث ١٩٨٩، الرياض ، ص ٢٣ .

(٣) للاطلاع على النصوص الكاملة للاتفاقية الاقتصادية الموحدة ينظر : د. نايف علي عبيد ، مصدر سابق ، ص ٣٧٤-٣٨٠

(٤) للاطلاع عن التكامل الاقتصادي ومراحله ينظر: د. محمد لبيب شقير ، الوحدة العربية تداربها وتوقعاتها ، الجزء الاول ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٦ ،ص٥٠ – ٦٧

(٥) د. سالم توفيق النجفي ، د. محمد صالح القريشي ، مقدمة في اقتصاد التنمية ، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، ١٩٨٨ ، ص ١٦١

(٦) محمد محمود الامام ، التكامل الاقتصادي : الاساس النظري والتجارب الاقليمية مع الاشارة الى الواقع العربي في ابراهيم العيسوي (واخرون) الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي والواقع العربي ، الطبعة الاولى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٠ ، ص ٢٣٥

(٧) د. حسن بن رفدان الهجهوج ، الصادرات والنمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون ، كلية التعاون ، العدد ٥٥ ، ٢٠٠٢ ، الرياض ، ص ١٣

(٨) التبعية الاقتصادية : هي حالة تكيف الاقتصاد في دول المركز (الدول الراسمالية) واتساع اقتصادياتها لتشمل دول اخرى يتحول اقتصاد تلك الدول الى اقتصاد تابع للدول المتقدمة الرأسمالية، وفي الوقت الذي تتمكن دول المركز ان تنمو ذاتياً فان الدول التابعة لايمكنها ذلك بسبب تأثير المركز والتي تنطوي على نتائج سلبية. وينظر أيضا:
The Otonio Dossantos, The structure of Dependence, The American Economic Review, No2 may 1970,presse Geo.Banta, New York, p.231.

(٩) د. فؤاد حمدي بسيسو ، التعاون الانمائي بين اقطار مجلس التعاون العربي الخليجي ، الطبعة الثانية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٧ ، ص ٢٦٢ .

(١٠) المصدر نفسه ، ص ١٩٥

(١١) د. زكريا عبد الحميد باشا ، الاتحاد الجمركي بين النظرية والتطبيق مع اشارة خاصة لتجربة مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد ١٠٦ ، ٢٠٠٢ ، الكويت ، ص ١٩

(١٢) المصدر نفسه ، ص ٣٠ ، ص ٣٥

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

(١٣) د. محمد السيد سعيد ، النظام الاقليمي للخليج العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٠ ، ص ٤١.

(١٤) د. محمد لبيب شقير ، مصدر سابق ، ص ٢٠٨

(١٥) د. ابراهيم العيسوي ، قياس التبعية في الوطن العربي ، الطبعة الاولى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٩ ، ص ١٥٣

(١٦) جامعة الدول العربية (واخرون) ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٦ ، لايوجد مكان وزمان الطبع ، ص ١٨ .

(١٧) د. محمد السيد سعيد ، مصدر سابق ، ص ٤٢

(١٨) د. ابراهيم العيسوي ، مصدر سابق ، ص ١٧٥

(١٩) المصدر نفسه ، ص١٧٦ .

(٢٠) منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك) النشرة الشهرية العددان (٨ ، ٩) اب / ايلول ٢٠٠٢ ، الكويت ، ص١٦ .

(٢١) فؤاد حمدي بسيسو ، مصدر سابق ، ص٢٤

(22) U. N. unctad, ctad, Hand book of statislics 2001, New York, 2001, Q.34–35.

(٢٣) حسين عبد الله ، معالجة اثار الجات ومنظمة التجارة العالمية المنعكسة على النفط والغاز في دول مجلس التعاون الخليجي، محلية بحوث اقتصادية ، العدد ١٨ ، ١٩٩٩ ، الجمعية العربية للبحوث التطبيقية القاهرة ، ص١٦ .

(٢٤) سعيد النجار، الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي، ضمن مجموعة باحثين في الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي والواقع العربي، الطبعة الاولى مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٠، ص ٢٤ .

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي

د.يونس عبد الله الطائي

مستخلص البحث

تحتل التجارة البينية أهمية كبيرة في اقتصادات التجمعات والتكتلات الاقتصادية وتعد التجارة بالنسبة للدول التي اتخذت طريق التجارة الدولية كمحفز للنمو الاقتصادي محور العملية التكاملية. ولقد اختارت دول مجلس التعاون الخليجي هذا الطريق كمنهاج تنموي يؤدي إلى زيادة التبادل التجاري البيني. وبدأ العمل بأولى مراحل التكامل الاقتصادي في قيام منطقة للتجارة الحرة بين الدول الأعضاء منذ عام ١٩٨٣.

ويفترض في مثل هذه الآليات للتكامل الاقتصادي أن تشهد التجارة البينية نمواً متصاعداً بحيث تتجه نحو الداخل بالتدريج ، ولكن المعطيات الخاصة بالبحث لا تشير إلى نمو التجارة البينية وتطورها كما أن البيانات الخاصة بالتوزيع الجغرافي للصادرات والواردات أوضحت بان التبادل التجاري البيني ضعيف وان نسبته لم تتجاوز ٩% في حين نلاحظ أن هناك تركيز جغرافي شديد للواردات والصادرات في عدد محدود من الدول المتقدمة الرأسمالية.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF
To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

Intra – trade of Gulf Corporation Council

By Dr. Younis Abduliah – Colege of Education.

Abstract

External trade plays an important role in the economy of the Gulf corporation on council (ie Bahrin, U. A. E. , Qatar, Oman and Kuwait). They agree on the 25th May 1981 to form a regional organization called (G. C. C.) .

This organization starts to take regarded steps to implement the United Economic Agreement points issued in June 1981 in Riyad. The agreement aims to accomplish economic corporation and encourage trade exchange among the members reaching the steps of a complete Economy.

It also aims to the economic growth and development depending on free trade because these countries are weak in trade exchange which causes the weakness of the local marketing and retarding of production because it depends only on one item, Oil and some of its industry.

According to such reality, unbalanced trade relations have been created owing to exporting a high percentage of the oil to the developed countries.

Gulf countries aim at high imports because of their weak production lines and national materials. This has created cases of oscillation . This research is an attempt to reach an Intra- trade reality in the following points:

Introduction

1-preface

2-The importance of trade and its means.

3-The development of Inter- trade during 1990 – 2000.

4-Share of Intra-trade of G.C.C. from the total external trade.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

This document was created using SOLID CONVERTER PDF
To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com